

Distr.: General
3 January 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الثانية

نوسا دوا، إندونيسيا، ٢٨ كانون الثاني/يناير -

١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

برنامج الاستعراض التجريبي: تقييم

ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة**

أولاً - مقدمة

١ - وفقاً للمادة ٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (قرار الجمعية العامة ٤/٥٨، المرفق)، أنشئ مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في الاتفاقية ومن أجل تشجيع تنفيذها واستعراضه. وعملاً بالفقرة ٥ من المادة ٦٣ من الاتفاقية، يكتسب مؤتمر الدول الأطراف المعرفة اللازمة بالتدابير التي تتخذها الدول الأطراف لتنفيذ الاتفاقية، والصعوبات التي تواجهها في ذلك، من خلال المعلومات التي تُقدّمها تلك الدول ومن خلال ما قد ينشئه المؤتمر من آليات استعراض تكميلية. وبذلك أرسيت الاتفاقية مبدأ استعراض تنفيذها من جانب المؤتمر، فعهدت إليه باتخاذ القرارات بشأن وسائل إجراء ذلك الاستعراض.

* CAC/COSP/2008/1.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى تجسيد المشاورات مع البلدان المشاركة في برنامج الاستعراض التجريبي.



٢- وخطا المؤتمر، خلال دورته الأولى المعقودة في عمان من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، خطوة هامة في ذلك الاتجاه بالموافقة على أن من الضروري وضع آلية مناسبة تساعده في استعراض تنفيذ الاتفاقية. وأنشأ المؤتمر، في قراره ١/١، فريقا عاملا مفتوح العضوية من خبراء حكوميين دوليين ليقدّم توصيات إلى المؤتمر في دورته الثانية بشأن الآليات أو الهيئات المناسبة لإجراء استعراض التنفيذ.

٣- واتفق المؤتمر على بعض الخصائص التي ينبغي أن تشملها آلية الاستعراض. فينبغي أن تكون شفافة وفعالة وغير تدخلية وشاملة ومحيدة. وينبغي ألا تفضي إلى أي شكل من أشكال الترتيب؛ وأن تتيح فرصا لتقاسم الممارسات الجيدة والتحديات؛ وأن تكون متممة لآليات الاستعراض الدولية والإقليمية القائمة لكي يتسنى للمؤتمر أن يتعاون معها حسب الاقتضاء ويتفادى ازدواج الجهود.

ثانيا- المنهجيات المختارة من جانب مختلف أفرقة الاستعراض

٤- طلب المؤتمر، في دورته الأولى، إلى الأمانة أن تساعد الأطراف في جهودها الرامية إلى جمع وتقديم معلومات وتقديمها عما تقوم به من تقييم ذاتي وتحليل للجهود المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاقية، وأن تُبلغ المؤتمر بتلك الجهود. وخلال الدورة، أبدى عدد من الممثلين استعداد حكوماتهم لأن تدعم مؤقتا آلية استعراض تجمع بين مكوّن التقييم الذاتي وعملية استعراض تدعمها الأمانة. وردّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بوضع مشروع للمساعدة التقنية يهدف إلى إتاحة فرص كافية لاختبار الوسائل الممكنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية. واستتبع المشروع استعراضا محدودا لتنفيذ الاتفاقية في البلدان التي تطوعت للمشاركة، باستخدام طريقة جمعت بين التقييم الذاتي وعمليات استعراض يجريها أفرقة وخبراء باعتبارها آلية (أو آليات) ممكنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية. وكان الهدف من البرنامج التجريبي اختبار فعالية النهج وكفاءته بغية مساعدة المؤتمر في الوصول إلى قرار بشأن إنشاء آلية استعراض مناسبة. وضمتّ الدول المشاركة الأرجنتين والأردن وإندونيسيا وبولندا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورومانيا والسويد وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

٥- وعقدت الدول المتطوعة للمشاركة في البرنامج التجريبي اجتماعات أولية لمناقشة اختصاصات فريق الخبراء المعني بالاستعراض واتفقت على عدد من الخيارات الخاصة بمنهجية الاستعراض. وبالتحديد، سيكون على البلدان الخاضعة للاستعراض أن تُقدّم ردودا على جميع الأسئلة، الاختيارية منها والإلزامية، التي تتضمنها قائمة للتقييم الذاتي المرجعية، عملا

بقرار المؤتمر ٢/١، وسيقوم فريق الخبراء المعني بالاستعراض بتحليل الردود. وقد شدّد على أهمية إجراء حوار نشط بين البلد قيد الاستعراض والخبراء. وإضافة إلى ذلك، ستشارك البلدان في عمليات استعراض مع بلد واحد آخر في مجموعتها الإقليمية ومع بلد ثالث في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز حوار إقليمي أوثق وتقديم معايير مرجعية، حيثما أمكن، لعمليات الاستعراض التي تُجرى في سياق مماثل. ويمكن للخبراء القيام بزيارات إلى البلدان من أجل تأكيد صحة نتائج تحليلهم حسب الاقتضاء وبموافقة البلد قيد الاستعراض. ونظرا لكون العملية طوعية، شدّد على أن البلد قيد الاستعراض يملك الصلاحية طوال عملية الاستعراض ليقرر، بتشاور مع الخبراء المستعرضين والأمانة، ما إذا كان ينبغي وضع ترتيبات تسمح بزيارته.

٦- وإبان انعقاد اجتماع فريق الخبراء المعني بالاستعراض في فيينا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كانت عمليات الاستعراض القطري الست عشرة قد بلغت مراحل متقدمة مختلفة. وقد حددت جميع البلدان قيد الاستعراض جهات اتصال وقدمت قوائمها المرجعية للتقييم الذاتي. وبالمثل، كانت كل البلدان على اتصال بالخبراء المكلفين بالاستعراض. وقد شرعت البلدان في إجراء حوار نشط مع الخبراء والأمانة بشأن طائفة من المسائل. وقد أجريت مؤتمرات هاتفية لمناقشة نقاط محددة واردة في التقييمات الذاتية وتنظيم زيارات قطرية، يجري بعضها قبل دورة المؤتمر الثانية والبعض الآخر بعدها. وفي الحالات التي اكتملت فيها عمليات الاستعراض ولا يُتوقع القيام بأي زيارة قطرية، شرع الخبراء في وضع الصيغ النهائية للتقارير عن عملية الاستعراض وقت إعداد ورقة المعلومات الأساسية هذه.

ثالثاً- الدروس المستفادة: سمات البرنامج التجريبي البارزة

ألف- قائمة التقييم الذاتي المرجعية ومنهجيات الاستعراض

التقييم الذاتي

٧- اتفق الخبراء على أن قائمة التقييم الذاتي المرجعية توفر أساساً ونقطة انطلاق مفيدتين لعملية الاستعراض. وتوافقت الآراء عموماً على أن شكل القائمة المرجعية يساعد على جمع المعلومات عن التشريعات، رغم أنه لا يكفي لاستعراض تنفيذ هذه التشريعات أو اللوائح التنظيمية عملياً. ومع أن اختيار المواد كان محدوداً، فإنه شمل الأركان الأربعة الرئيسية في الاتفاقية، وأتاح الشكل للدول فرصة وافرة لاستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية. وتبين أيضاً أن عملية ملء القائمة المرجعية في حد ذاتها كانت مفيدة من حيث التنسيق بين الإدارات

أو الوكالات ذات الصلة المشاركة في الجهود الوطنية لمكافحة الفساد. ووفرت القائمة نقطة انطلاق كتابية لتحليل التنفيذ، بيد أن الخبراء لاحظوا أيضا أن من الضروري تقديم معلومات وإجراء مناقشات إضافية، فيما يتعلق بكل قائمة من قوائم التقييم الذاتي المرجعية التي تُعرض على الأمانة، من أجل مواصلة استكشاف بعض ما يرد من ردود "نعم/لا". فعلى سبيل المثال، طلب معظم الخبراء تقديم وثائق تتعلق بالقوانين واللوائح التنظيمية لدعم الردود الواردة في القائمة المرجعية. ولوحظ كذلك أنه ينبغي إتاحة فرصة لتصحيح المعلومات الواردة في القائمة أو تكميلها، لأن بعض البلدان قد اعترفت بوجود أخطاء وحالات تضارب في القوائم المرجعية التي قدّمتها، بفضل التعليقات التي وفرها الخبراء المعنيون بالاستعراض. وقد طلب الخبراء مزيدا من الشرح والتفاصيل وسلموا بأن المعلومات عن التنفيذ الملموس للاتفاقية ليست ممثلة دائما تمثيلا كافيا في الردود الواردة في القائمة المرجعية.

التفسير

٨- يُمثل تفسير ردود القائمة المرجعية والوثائق المساندة والأسئلة والأجوبة أحد أكبر التحديات التي تواجه ضمان إجراء استعراض فعال. وفي هذا السياق، يُشكل التوثيق ومعالجة الحجم الكبير من المواد الناتجة عن عملية الاستعراض مسألة أوسع نطاقا، لا سيما إذا عُرضت تجربة مجموعة محدودة على عدد الأطراف المتزايد باستمرار في الاتفاقية.

آليات الاستعراض الأخرى

٩- نوقش الاستخدام الفعلي لنتائج آليات الاستعراض القائمة الأخرى. وأشار بعض الخبراء إلى أن بلدانهم لم تشارك في أي آلية من الآليات القائمة، بينما رأى آخرون أن من الضروري إيجاد طريقة تسمح بأن تُدرج معا وبفعالية المعلومات المجمعة الخاصة بآليات الاستعراض المذكورة ونتائج عملية الاستعراض. وتتراوح الخيارات بين تكليف الخبراء المحيين باتخاذ قرار بشأن المعلومات التي ينبغي إدراجها، والطلب من الأمانة أن تكمل المعلومات الواردة في القوائم المرجعية المملوءة التي تقدمها البلدان بأي تقارير موجودة من آليات أخرى تتعلق بتلك البلدان.

النهج الإيجابي المتأصل في الاتفاقية

١٠- جرى التسليم والتأكيد على أن تنفيذ الاتفاقية عملية تقتضي متطلبات مختلفة من بلدان مختلفة بناء على جملة أمور منها مستوى نموها. وينبغي أخذ هذا العامل بعين الاعتبار

لدى وضع آلية الاستعراض بما أنه سيؤثر في وتيرة التنفيذ ونتائج الاستعراض. وأبرز أن نهج الاتفاقية إيجابي بطبيعته وأن المؤتمر قد أدرج ذلك النهج بالفعل ضمن خواص آلية الاستعراض المعروضة في قراره ١/١. والاتفاقية والمؤتمر موجّهان نحو إيجاد سبل لتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد ودعمها، بدلا من توقُّع الهفوات الكامنة في التنفيذ أو تقييم الأداء. ولذلك، ينبغي أن تكون أي آلية استعراض منظمة تنظيميا إيجابيا ماثلا ولا تكون موجهة نحو تبين أوجه القصور في الامتثال. وينبغي النظر إلى التنفيذ في سياق كل بلد واستعراضه على صعيد كل بلد على حدة. وتسعى بنية البرنامج التحريبي الحالية، التي أُسست حول قائمة التقييم الذاتي المرجعية، إلى وضع معالم يعتمدها كل بلد لقياس ما أحرزه من تقدُّم. ويستثني هذا النهج أصلا أي مفهوم من مفاهيم المقارنة أو الترتيب، بيد أنه يهدف إلى دعم الجهود والالتزامات الفردية، بما في ذلك من خلال إبراز الممارسات الجيدة والاعتراف بها.

نطاق الاستعراض وعمقه

١١ - نوقش نطاق الاستعراض وعمقه، ولاحظ الخبراء أن الاستعراض يمكن أن يجري على الصعيدين المعياري والسياساتي وأن يشمل قدرا أكبر من الوثائق والتحليل مما يرد في القائمة المرجعية. ولاحظ الخبراء في هذا السياق أن الزيارات القطرية ستمكّن من إجراء تحليل وتقييم أعمق للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد، بدراسة التنفيذ من خلال الإنجازات وأوجه القصور على أرض الواقع. وأشار إلى أن تلك الزيارات القطرية لن تجرى إلا بموافقة البلد قيد الاستعراض. واتضح أن حوار الخبراء، الذي أمكن إجراؤه بفضل تلك الزيارات القطرية، يوفر طريقة جيدة لتحديد وسائل تعزيز ودعم ما أشير إليه أعلاه من جهود وطنية لمكافحة الفساد.

باء- إجراء حوار نشط

حوار نشط

١٢ - اتفق الخبراء على أن الحوار النشط الذي أُجري أثناء عملية الاستعراض كانت له قيمة هائلة. وقد جرى الحوار في كل مرحلة وكل مستوى من عملية الاستعراض. وأدى استخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية باعتبارها أساسا للاستعراض إلى تعزيز المناقشات في المراحل الأولية من عملية الاستعراض. وقد تبادل الخبراء عددا كبيرا من الاتصالات بشأن القائمة المرجعية، بما في ذلك طلبات للحصول على توضيحات ووثائق إضافية. وأجريت

عمليات التبادل المذكورة بالبريد الإلكتروني والمؤتمرات الهاتفية والاجتماعات. ولاحظ الخبراء دور الأمانة في تيسير هذا الحوار وأوصوا بتعزيز ذلك الدور.

١٣- وشدد الخبراء أيضا على التجربة الإيجابية للغاية بوجه عام والمتمثلة في إجراء حوار نشط مع البلد قيد الاستعراض. ورُحِّب بالحجم الكبير من عمليات التبادل بالبريد الإلكتروني والهاتف ووجهها لوجهه، باعتباره أحد أبرز سمات البرنامج التجريبي. وأدى الحوار النشط إلى النظر في مسائل متعلقة بالقائمة المرجعية وتوضيح بعض جوانب التنفيذ الوطني. واضطلع أيضا بالتخطيط للزيارات القطرية متى أُتفق على ذلك وكان مناسباً.

الزيارات القطرية

١٤- قرّر كل من البلدان قيد الاستعراض والخبراء، في بعض الحالات، أن الزيارات القطرية ليست ضرورية، واتفق الطرفان على استكمال عملية الاستعراض من خلال قنوات الاتصال القائمة. أما في الحالات الأخرى، حيث اقترحت الزيارات ووافق عليها البلد قيد الاستعراض، فقد نوقشت وخطط لها عبر مؤتمرات هاتفية سهّلت الأمانة إجراءها. واعتُبر تعزيز الحوار النشط بين الخبراء والبلدان قيد الاستعراض عاملاً مهماً يُمكن من استخدام الزيارات القطرية كأداة منهجية لاستعراض التنفيذ، لا سيما بالاتفاق على شروط وتفاصيل الزيارات والاجتماعات المزمع تنظيمها.

تبادل الممارسات الجيدة

١٥- اعتُبرت الوثائق المجمعة والمتبادلة خلال عملية الاستعراض التجريبية قيّمة للغاية وأجريت بعض المناقشات بشأن الحفاظ على ثروة المعلومات والمعارف التي تنتجها العملية. وإضافة إلى ذلك، فإن الحوار النشط بين الخبراء والاستعراض المتبادل يمكن في بعض الحالات أن يعزز تبادل الممارسات الجيدة. وأشار إلى أن عملية الاستعراض التجريبية ينبغي أن تعترف اعترافاً نشطاً بالممارسات الجيدة التي يستبينها الخبراء المعنيون بالاستعراض، تماشياً مع النهج الإيجابي الذي يتبعه المؤتمر والاتفاقية. وأتاحت اجتماعات فريق الخبراء المعني بالاستعراض منتدى لا لتبادل هذه المعلومات فحسب، وإنما أيضاً لتبادل معلومات عن تحديات التنفيذ التي تواجه بعض البلدان.

التنسيق ودور الأمانة

١٦ - ركّز تركيز خاص على أهمية التنسيق أثناء عملية الاستعراض. وثمة حاجة إلى التنسيق على مستويات ثلاثة: (أ) على المستوى الوطني؛ (ب) فيما بين الخبراء المعنيين بالاستعراض وبين أولئك الخبراء والبلد قيد الاستعراض؛ (ج) بين الخبراء والبلد قيد الاستعراض والأمانة.

١٧ - والتنسيق ضروري منذ بداية العملية، بملء قائمة التقييم الذاتي المرجعية على الصعيد الوطني. وأشار الخبراء إلى أن استكمال القائمة المرجعية يكون عادة ثمرة تنسيق بين الأجهزة ضمن المؤسسات المسؤولة عن منع الفساد والتجريم واسترداد الموجودات ومكافحة الفساد الدولي. وعلاوة على ذلك، دعا البرنامج التجريبي إلى تعيين جهات اتصال خاصة بكل بلد قيد الاستعراض. وعلى هذه الجهات الاتصال بالخبراء المعنيين بالاستعراض والأمانة.

١٨ - وبغية كفاءة إجراء حوار نشط طوال عملية الاستعراض، أُشير إلى أهمية التنسيق فيما بين الخبراء المعنيين بالاستعراض أنفسهم. ففي بعض عمليات الاستعراض، قام الخبراء بتوحيد تعليقاتهم لإرسالها إلى البلد قيد الاستعراض، وأعدّوا خطط عمل مشتركة لإجراء الاستعراض، ووافقوا على صياغة تقارير موحدة إما صياغة كاملة وإما بتوزيع أجزاء فيما بينهم.

١٩ - ومن بين الدروس الرئيسية المستخلصة من برنامج الاستعراض التجريبي أن أي آلية استعراض تتطلب دعماً كبيراً من أمانة مهنية مزودة بالموارد الكافية. وتضطلع الأمانة، بالأخص، بدور رئيسي في تنسيق عملية الاستعراض وبرمجتها ودعمها وضمان احترام التوقيت والاستمرارية من خلال مشاركتها في جميع المراحل. واعتُبر دور الأمانة كذلك حاسم الأهمية نظراً لمسؤوليتها المؤسسية في الحفاظ على النزاهة والاستقلالية. وتلك خواص ضرورية لآلية لا تكون منصفة وموضوعية فحسب، بل تتميز أيضاً باحترام جميع الدول المشاركة ومعاملتها معاملة متساوية. وتُعتبر هذه المميزات ضرورية للآلية بأكملها، ولا سيما لنتائجها النهائية. ولا يكفي مستوى الموارد المتاحة لأمانة المؤتمر حالياً بشكل واضح للسماح لها بأداء تلك المهام، ومن ثم، فإن من بين المسائل التي تتطلب إيلاءها اهتماماً وثيقاً إيجاد علاجات مناسبة للمشكلة.

جيم - تحديد النتيجة النهائية للاستعراض

الشروط

٢٠ - شدّد الخبراء على الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية وإجراءات لعملية الاستعراض. وتحتاج النتيجة النهائية للاستعراض، على وجه التحديد، إلى أن تُبسّط بغية ضمان التوازن والإنصاف. واقترح إعداد خطة تتعلق بالمنتج النهائي للاستعراض من أجل تيسير عمل الخبراء وكفالة الاتساق في تقديم النتائج والالتزامات التي يمكن أن تتعهد بها البلدان الخاضعة للاستعراض، مع إيلاء الاعتبار اللازم لخصائص كل بلد على حدة. وناقش الخبراء شكل المنتج النهائي، وأثفق على أنه، أيًا كان الشكل الذي ينتهي إليه الاستعراض، فإن العنصر المركزي هو تولي البلد قيد الاستعراض زمام ذلك المنتج. ولوحظ في هذا السياق أن بإمكان الأمانة تقديم المساعدة والمشورة أثناء صياغة أي منتج نهائي من هذا القبيل، بيد أن المنتج سيبقى ضمن اختصاصات الخبراء والبلد قيد الاستعراض فقط.

٢١ - واقترح الخبراء أن يتضمن المنتج النهائي توصيات أو استنتاجات أو اقتراحات يقدمها الخبراء وتناقش مع البلد قيد الاستعراض ويُتفق عليها معه؛ وأن يتضمن التزامات يصوغها البلد قيد الاستعراض وأي ممارسات جيدة تُستبان أثناء عملية الاستعراض.

المساعدة التقنية

٢٢ - شدّد الخبراء على ضرورة استبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية أثناء جميع مراحل عملية الاستعراض، بما في ذلك من خلال قائمة التقييم الذاتي المرجعية. ولم يتم تفعيل هذا الجانب من البرنامج التجريبي بعد، غير أن من المرتقب القيام بذلك للأنشطة المقبلة. وبغية اختبار هذا الجانب من منهجية البرنامج التجريبي اختبارا مناسباً، ربما سيكون من الضروري تمديد الأنشطة ذات الصلة بغية تقييم الاحتياجات من المساعدة التقنية وتقييم تقدم تلك المساعدة وفعاليتها.

رابعاً - سبل المضي قدماً

توسيع النطاق

٢٣ - أعرب فريق الخبراء المعني بالاستعراض عن رأي مفاده أن هناك مزايا واضحة يمكن تحقيقها بتوسيع البرنامج التجريبي ليشمل جهات أخرى بالإضافة إلى الدول المشاركة الست عشرة حالياً. وإذا ما اعتُبر هذا التوسيع مسار عمل مناسباً، اتفق الخبراء على ضرورة وضع

مجموعة مبادئ لمواصلة البرنامج الموسع بغية دمج الدروس المستفادة خلال تشغيله. وسوف يهدف تكوين البرنامج التجريبي الموسع إلى تحقيق تمثيل جغرافي عادل، وستستمر الشراكات القطرية في إشراك البلد قيد الاستعراض، وبلد آخر على الأقل من المجموعة الإقليمية ذاتها، وبلد من مجموعة إقليمية أخرى. وعلاوة على ذلك، أوصى الفريق المعني بالاستعراض بأن تتاح للبلدان المتطوعة للمشاركة في البرنامج فرصة المشاركة باعتبارها بلدانا مستعرضة ومستعرضة على السواء، على أن تعطى فترة زمنية أولية مناسبة لملاحظة الاستعراضات الجارية بغية الاندماج في العملية والاطلاع عليها بشكل تام. وينبغي للدول التي ترغب في الانضمام إلى المشروع التجريبي، أن تعرب عن رغبتها أثناء انعقاد دورة المؤتمر الثانية أو بُعديها.

التوقيت

٢٤- اتفق الخبراء على أن وضع شرط انتهاء للبرنامج التجريبي أمر حاسم الأهمية من أجل تفادي دوام العملية وتقديم استنتاجات ودروس مستفادة إلى المؤتمر الثالث تحترم التوقيت وتكون معمقة. وتحديد موعد نهائي لاختتام البرنامج أمر مهم كذلك لتفادي إضفاء الطابع المؤسسي عليه وما يترتب على ذلك من خطر وضع نهج فعلي ثنائي الجوانب لاستعراض التنفيذ. وفي هذا الصدد، اتفق فريق الخبراء المعني بالاستعراض على السعي إلى إتمام البرنامج التجريبي بحلول نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٩.

دور الأمانة

٢٥- أوصى فريق الخبراء المعني بالاستعراض بأن تضطلع الأمانة بدور نشط في دعم عملية الاستعراض، لا سيما بتيسير إجراء حوار نشط والمشاركة فيه، وتسهيل التنسيق بين الخبراء والبلدان الخاضعة للاستعراض، وضمان إدارة الوقت الخاص بمختلف المراحل والأنشطة. ولذلك، أوصى بتعزيز دور الأمانة، وطلب الخبراء منها وضع خطة لتقارير الاستعراض أو المنتجات النهائية الممكنة الأخرى، لكي يستخدمها الخبراء، مما يضمن التطابق والجودة والاستمرارية والاتساق. وسوف تحتاج الأمانة إلى أن تُعزَّز تعزيزاً كافياً بغية أداء الدور النشط الذي أوصى به فريق الخبراء المعني بالاستعراض.

الزيارات القطرية

٢٦- اتفق فريق الخبراء المعني بالاستعراض على أن الزيارات القطرية عنصر مفيد في عملية الاستعراض لأنها يمكن أن تُمكن الخبراء من قياس تنفيذ الاتفاقية على صعيد عملي بقدر أكبر.

بيد أنه شُدِّد على أن الزيارات القطرية ينبغي أن يُقرَّرها في كل الحالات البلد قيد الاستعراض ويوافق عليها، وينبغي أن تُجرى بأكبر قدر من المرونة من حيث جدولها الزمني ومضمونها.

المنتج النهائي

٢٧- أوصى فريق الخبراء المعني بالاستعراض بأن تكون الخطوة المقبلة هي مواصلة وضع شروط واضحة لعملية الاستعراض، وبخاصة للمنتج النهائي للاستعراض. غير أن الخبراء شددوا على أن تولي زمام المنتج النهائي سيحتفظ به البلد قيد الاستعراض. ويمكن أن يشمل مضمون المنتج النهائي التوصيات التي يتفق عليها الخبراء والبلد الخاضع للاستعراض، بما أن ذلك يُعتبر وسيلة لنقل الروح الإيجابية التي تتحلّى بها الاتفاقية إلى حقيقة واقعة. ولاحظ الخبراء أيضا فائدة المنتج النهائي في وضع المعايير المرجعية لكي يتمكن البلد قيد الاستعراض من قياس التقدم المحرز.

المساعدة التقنية

٢٨- لاحظ فريق الخبراء المعني بالاستعراض أن عملية الاستعراض لم تتضمن بعد استبانة المساعدة التقنية وتقديمها وتقييمها، وأن من المهم، لذلك، تركيز الاهتمام على ذلك الجانب من البرنامج التجريبي في القريب العاجل. وشدد الخبراء، مع ذلك، على أن المساعدة التقنية مسألة أوسع نطاقا بكثير، مؤكدين مجددا ما لها من طبيعة حاسمة على نحو ما حددته الاتفاقية، وموضحين أن تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف الطالبة من أجل تنفيذ الاتفاقية لا يرتبط، بأي حال من الأحوال، بالمشاركة في البرنامج التجريبي.